

## أثر اسعار الصرف الموازية والرسمية على نسب التضخم في العراق

محمد عبدالله صالح

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة بصفاقس ، جامعة صفاقس ، تونس.

mohammedsalh78@gmail.com

نيازي كمون

أستاذ متفرغ بمعهد الدراسات التجارية المتقدمة (جامعة صفاقس) تونس.

niazi.kammoun@gmail.com

المخلص:

يمثل سعر صرف الدينار في نافذة بيع العملة الأجنبية احد الادوات التي تحمل في طياتها اهدافاً مالية ونقدية في الوقت ذاته، مما يجعله اداة لتحقيق عملية الاتساق ما بين السياستين المالية والنقدية، إذ سعى البنك المركزي في استهداف التضخم الى اعتماد أداة سعر الصرف والعمل على استقراره عبر الدفاع عن المعدل المستهدف عن طريق ما يمتلكه من احتياطات نقدية اجنبية باستخدام نافذة بيع العملة الاجنبية والتي تعمل على تعقيم الكتلة النقدية ، وبالفعل نجح ذلك البنك في تحقيق ذلك الهدف. فضلا عن ذلك فانها تمثل المصدر الرئيس لحصول الحكومة على العملة المحلية . ومع مرور البلاد في حالة انتقالية بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي عام ٢٠٠٣ والتحولت التي حدثت في اتجاهات السياسة النقدية ، لاسيما بعد حصول البنك المركزي على استقلالته وفقا لقانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤ ، واستخدامها للادوات النقدية الحديثة ، كنافذة بيع العملة كاحد الاساليب الرئيس والاکثر ملاءمة في تحقيق الاستقرار المستوى العام للاسعار عبر تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية السائد في الاقتصاد العراق ، فقد اعتمدت السلطة النقدية في العراق على سعر الصرف مثبتاً اسماً في اطار سياسة استهداف التضخم وذلك نتيجة ضعف دور الوساطة المالية الناجم عن تخلف القطاع المالي وتعطل الجهاز الانتاجي والاكتفاء بالاستيرادات لتلبية الطلب المحلي وقد نجحت في تحقيق هدفها المتمثل في استقرار مستويات الاسعار حتى تم تخفيض سعر الصرف ليؤدي الى اختلال تلك الاليه وانخفاض فاعليتها وكفاءة، وعليه فقد اوصى البحث بضرورة عدم اللجوء الى تغيير سعر الصرف الرسمي للسيطرة على سعره الموازي بشكل متواصل خلال مدد متقاربة لما لذلك من اثار سلبية على مجمل الاقتصاد العراقي وعلى موثوقية ومصداقية السياسة النقدية في العراق.

الكلمات المفتاحية : (سوق الصرف ، نظام الصرف ، التضخم ، نظريات تضخم ، سعر الصرف في العراق).

The effect of parallel and official exchange rates on inflation rates in Iraq

MOHAMMED ABDULLAH SALEH

Department of Economics, Faculty of Economics and Management of  
Sfax (FSEGS), University of Sfax, Tunisia.

[mohammedsalh78@gmail.com](mailto:mohammedsalh78@gmail.com)

NIAZI KAMMOUN

Full Professor at The Institute of Advanced Business Studies (University of  
Sfax), Tunisia.

[niazi.kammoun@gmail.com](mailto:niazi.kammoun@gmail.com)

### **Abstract:**

The exchange rate of the dinar in the foreign currency sale window is one of the tools that carries with it financial and monetary goals at the same time, which makes it a tool to achieve the process of consistency between the fiscal and monetary policies, as the central bank sought to target inflation to adopt the exchange rate tool and work on its stability through Defending the target rate through its foreign cash reserves using the foreign currency sale window, which works to sterilize the monetary mass, and indeed the bank succeeded in achieving that goal. In addition, it represents the main source for the government to obtain the local currency. And with the country passing through a state of transition after the change of the political and economic system in 2003 and the shifts that occurred in the directions of monetary policy, especially after the Central Bank gained its independence in accordance with Law 56 of 2004, and its use of modern monetary tools, such as the currency selling window as one of the main and most appropriate methods of achieving stability. The general level of prices by achieving stability in the exchange rate of the local currency, especially in light of the prevailing economic conditions in the Iraqi economy. The productive apparatus and being satisfied with imports to meet local demand has succeeded in achieving its goal of stabilizing price levels until the exchange rate was reduced to lead to the imbalance of that mechanism and the decrease in its effectiveness and efficiency. Converging periods due to its negative effects on the overall Iraqi economy and on the reliability and credibility of monetary policy in Iraq.

Keywords: (exchange market, exchange system, inflation, inflation theories, exchange rate in Iraq).

المقدمة:

بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته وفقا لقانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤ ، فان ذلك اعطى للسياسة النقدية في العراق مصداقية اكثر مما كانت سابقا في الافصح عن الاوضاع الاقتصادية والنقدية في البلاد . فبعد تغيير النظام السياسي في العراق ونتيجة ما يعانيه من اختلال هيكلي ، فضلاً عن تخلف النظام المالي والمصرفي ، الامر الذي جعل من القنوات التقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية غير فاعلة بنسبة كبيرة ، لذا وجب الامر على استحداث اداة جديدة تتلاءم وطبيعة الظروف الكامنة في الاقتصاد العراقي لاسيما وانه يمر بمرحلة انتقالية ، هذا ما زادة من اهمية بحث كيفية استقرار مستوى العام للاسعار عند حدود معتدلة كونه يمثل الهدف الرئيس للسياسة النقدية للتغيرات في ادوات السياسة النقدية واهدافها الوسيطة . وعليه اعتمد البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي على سعر الصرف من خلال تبنيه كمثبناً اسماً له وهدفاً وسيطاً في الوقت نفسه، مستعينا باستخدام نافذة بيع العملة لغرض السيطرة على سعر الصرف ومن ثم تقليص الفجوة بين السعر المعلن والسعر الموازي، الامر الذي سينعكس في استقرار المستوى العام للاسعار والقوة الشرائية للنقود في الاقتصاد ، وبالفعل قد نجح البنك المركزي في ذلك لكن على حساب الاحتياطات الدولية التي تتوفر لديه .

#### مشكلة البحث

يعد استقرار المستوى العام للاسعار امرا ضروريا لتهيئة البيئة الملائمة التي تحفيز الاقتصاد نحو النمو والتطور ، وعليه فان السعي للحفاظ على استقرار وتحسن مستواه من خلال استخدام سعر الصرف كمثبت اسمي يلاءم حالة الاقتصاد العراقي، وان أي تغيرات فيه ستؤدي بضررها على معدلات الاسعار وبشكل سلبي الامر الذي يؤدي الى فقدان سعر الصرف لفاعليته تدريجياً في الحفاظ على استقرار المستوى العام للاسعار .

#### فرضية البحث

تترك التغيرات والتقلبات في سعر صرف الدينار تأثيرات سلبية كبيرة على معدلات الاسعار في الاقتصاد من خلال تأثيرها في قيمة العملة المحلية وارتفاع كلفة الاستيراد في ظل اعتماد العراق على الاستيرادات بشكل شبة كامل لسدة حاجة الطلب المحلي ..

#### اهداف الدراسة :

١ - دراسة وتحليل واقع سوق الصرف في العراق وبيان مسار فجوة الصرف

٢ - التعرف على الآثار المترتبة على تقلبات وتغييرات سعر الصرف في مستوى العام للأسعار (التضخم)

### حدود البحث

الحدود المكانية : تشمل الاقتصاد العراقي ( البنك المركزي ) .

الحدود الزمانية : تشمل المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٢

### منهجية البحث

بغية تحقيق اهداف البحث واثبات او نفي فرضيته ، اعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي لتحليل بيانات ذات الصلة بالبحث وتتبع تطوراتها عبر الزمن ، ومن ثم واستقراء الواقع الاقتصادي و استنباط الآثار والنتائج للوصول إلى نتائج محددة من خلال الأدوات الاقتصادية المتاحة .

### المحور الاول : الاطار النظري لسعر و سوق الصرف

#### أولاً : ماهية سعر الصرف

ان عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول تتطلب ان تتم دفع اقيام تلك السلع بوحدة نقدية مقبولة من قبل الطرفين وذلك وفقا للنظام النقدي الدولي مشترك سواء كان الدفع مباشر أو مقاصة أو أجل . وبفعل اختلاف القوة الشرائية للعملات البلدان المتاجرة وذلك تبعا لنوع النظام النقدي المتبع فيها وحجم اقتصاداتها ، وطبيعة مركزها التجاري و الاحتياطات" والى غير ذلك ، مما يفضي إلى تحديد سعر للعملة المحلية يسمى سعر الصرف والذي يعرف بأنه " سعر إحدى العملات لبلد ما اتجاه عملة بلد آخر ( Pilbeam , 2010:260 ) اي هو يعبر عن عدد وحدات من العملة المحلية لكل وحده واحدة من العملة الأجنبية اي عدد من الديناير العراقية التي تتطلب الحصول على دولار واحد . كما يعرف ايضا بأنه " السعر النقدي في بلد ما اتجاه البلد الاخر ، اذ يعد حلقة وصل مهمة في المقارنة بين التكاليف والأسعار وتحديدتها بين مختلف الدول وهو بذلك يكون من ابرز الأسس التي تعتمد عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول (العابدي ، ٢٠٠٥ : ٩) .

يمكن ان يعرف سعر الصرف من وجهة نظر الباحث بانه عدد الوحدات النقدية المدفوعة من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية ، وعليه فأن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في

الاقتصاد وذلك من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه، وهذا النوع من الصرف يسمى سعر الصرف الموازي فيما يكون سعر الصرف الرسمي محدداً من قبل السلطة النقدية شريطة ان يكون نظام الصرف المتبع ثابتاً.

ثانيا : انواع اسعار الصرف

١ - سعر الصرف الاسمي Nominal Exchange Rate

يقصد به سعر عملة معينة بدلالة عملة اخرى او سلة من العملات، بعبارة اخرى فإنه يعبر عن القيمة الاسمية للعملة ولا يعكس قوتها الشرائية ، أي لا يأخذ بنظر الاعتبار مستوى التضخم الموجود في الاقتصاد (Hubbard et al , 2012 : 569-570) .

٢ - سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate

ويقصد به الاسعار النسبية للسلع والخدمات بين بلدين او اكثر ، وعن طريق هذا السعر تتم عملية المبادلة بين السلع المحلية والاجنبية ، اي هو اسعار السلع المحلية مقومه بالعملة الاجنبية مقابل السلع الاجنبية مقومه بالعملة المحلية . ( Mishkin, 2012 : 425 ) . او هو يمثل سعر الصرف الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم ويعد هذا التعريف الاكثر شيوعاً في الاوساط الاكاديمية . (Chinn, 2006: 1)

٣ - سعر الصرف الفعلي Effective Exchange Rate

يمثل المتوسط المرجح لأسعار الصرف بين العملة المحلية لبلد ما وعملات شركاءه التجاريين ( Salvatore , 143 : 1996 ) ، بعبارة اخرى هو المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية مقابل عملات الشركاء التجاريين ، أي انه المتوسط الحسابي لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما مقابل العملات الاخرى نسبة الى فترة اساس معينة مرجحة بحصة كل شريك تجاري لذلك البلد (World Bank, 2010: 2)

ثانيا : انظمة سعر الصرف :



يمكن بيان اهم انظمة سعر الصرف كآلاتي :

١ - نظام سعر الصرف الثابت : يعرف بأنه نظام تطبقه حكومة أو بنك مركزي يربط سعر صرف عملته بعملة بلد آخر ويكون الغرض الاساسي منه الحفاظ على قيمة العملة المحلية ضمن نطاق تقلبات سوقية ضيقة. وذلك عبر التدخل من قبل السلطة النقدية من خلال ادواتها وسياساتها للحفاظ عليه، كما يمكن ربط العملة المحلية بسلة من العملات الاجنبية بهدف تقليل تقلبات التي قد تحدث في العملة الاجنبية، وفي العادة توفر الأسعار الثابتة قدرأ أكبر من اليقين للمصدرين والمستوردين. تساعد الأسعار الثابتة الحكومة أيضًا في الحفاظ على معدل تضخم منخفض ، والذي يحافظ على انخفاض أسعار الفائدة على المدى الطويل ويحفز التجارة والاستثمار. ( Prissert , 1992 , et.al , ).

٢ - نظام سعر الصرف المعوم : وينقسم على نظامين هما :

أ - التعويم المدار : يعد هذا النوع من انظمة اسعار الصرف اكثر انتشاراً بعد انهيار بریتون وودز والى الان . على الرغم من أن سعر الصرف العائم لا يتم تحديده بالكامل من قبل البنوك المركزية ، إلا أنه يمكنهم التدخل للحفاظ على العملة بسعر مناسب للتجارة العالمية. وذلك من خلال التدخل المباشر ( بصورة معقمة او غير معقمة ) او غير المباشر من خلال تغيرات اسعار الفائدة وبالنسبة التي يراها المركزي مناسبة لتوجيه الاقتصاد نحو الاستقرار والنمو ، كما ان هياكل أسعار الصرف العائمة تعني أن التغيرات في أسعار العملات طويلة الأجل تمثل قوة اقتصادية مقارنة واختلافات في أسعار الفائدة عبر البلدان. تمثل التغيرات في سعر الصرف العائم قصير الأجل الكوارث والمضاربات والعرض والطلب اليومي على العملة. (Yagci, 2001: 4)

ب - التعويم الحر : وفقا لهذا النوع من الصرف يتم تحديد سعر عملة البلد من خلال سوق الصرف الأجنبي، اعتمادًا على العرض والطلب النسبيين للعملات الأخرى. ولا يتم تقييد سعر الصرف العائم بواسطة حدود التجارة أو الضوابط الحكومية، على عكس سعر الصرف الثابت.. كما يسمح هذا نوع من انظمة سعر الصرف بحرية استخدام ادوات السياسة النقدية والمالية دون النظر الى حالة ميزان المدفوعات ، ذلك لان مرونة سعر الصرف هي كفيلة في تحقيق التوازن الخارجي ، وعليه فلم تعد هناك حاجة للاحتفاظ باحتياطيات اجنبية كبيرة للسيطرة على اختلال ميزان المدفوعات(2 : CFI, 2023).

رابعاً : سوق الصرف Exchange Market

يمثل سوق الصرف ويعرف أيضًا باسم الفوركس أو سوق العملات الأجنبية أو سوق العملات هو سوق عالمي يحدد سعر الصرف للعملات في جميع أنحاء العالم. يمكن للمشاركين في هذه الأسواق الشراء والبيع والتبادل والمضاربة على أسعار الصرف النسبية لمختلف أزواج العملات. تتكون أسواق الصرف الأجنبي من البنوك وتجار الفوركس والشركات التجارية والبنوك المركزية وشركات إدارة الاستثمار وصناديق التحوط وتجار الفوركس بالتجزئة والمستثمرين، علما ان عملية تبادل العملات في هذه السوق ليست احادية الجانب وانما هي ثنائية الاتجاه ، اذ ان عملية شراء للعملة تقابلها عملية بيع لعملة اخرى، الامر الذي يساهم في خلق بيئة مناسبة لازدهار عملية المضاربة والاستفادة من هامش الربح الناتج عن الفرق في سعر صرف العملات ( Ray & Anderson, 2010 : 421 ).

#### خامسا : هيكل سوق

يتكون سوق الصرف من اربعة مستويات من المتعاملين او المشاركين هن(خليل، ٢٠٠٧ : ٨٤٢ - ٨٤٣) :

المستوى الاول : يتضمن السياح والمستوردين والمصدرين والتي تكون تعاملاتهم بصورة عاجلة ويعدون الموردين للعملة الاجنبية .

المستوى الثاني : يتضمن المصارف الوداعية والتي تعمل كآلة تسوية بين المتعاملين والموردين للعملة الاجنبية .

المستوى الثالث : سماسة الصرف والذين بواسطة تقوم المصارف بالمساواة بين تدفقات الصرف الاجنبية الخارجة منها والداخلة اليها .

المستوى الرابع : البنوك المركزي وتمثل اعلى المستويات ، كونها الملجأ الاخير لعمليات البيع والشراء العملة في سوق الصرف ، ففي حالة وجود فجوة بين ايرادات الحكومة ونفقاتها يدخل البنك المركزي للدولة بائعا او مشتريا للعملة باستخدام احتياطاته وحسب نظام الصرف المتبع في الدولة .

#### المحور الثاني : مفهوم المستوى العام للاسعار واسباب ارتفاعه

تعد مستويات الأسعار مؤشرًا رئيسيًا ويراقبها الاقتصاديون عن كثب كونها تمارس دورًا مهمًا في القوة الشرائية للمستهلكين وكذلك بيع السلع والخدمات. كما أنها تمارس دورًا مهمًا في سلسلة العرض والطلب. وتمثل طبيعة

الحركة في الأسعار كمرجع للتضخم والانكماش ، أو صعود وهبوط الأسعار في الاقتصاد. إذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات بسرعة كبيرة - عندها يعاني الاقتصاد من التضخم - يمكن للبنك المركزي أن يتدخل ويشدد سياسته النقدية ويرفع أسعار الفائدة. وهذا بدوره يقلل من مقدار المال في النظام ، وبالتالي يقلل إجمالي الطلب. فيما إذا انخفضت الأسعار بسرعة كبيرة ، يمكن للبنك المركزي أن يفعل العكس و يخفف من سياسته النقدية ، وبالتالي زيادة المعروض النقدي للاقتصاد والطلب الكلي (KENTON, 2020: 2).

في علم الاقتصاد ، يشير مستوى السعر إلى القوة الشرائية للمال أو التضخم. بعبارة أخرى ، يصف الاقتصاديون حالة الاقتصاد من خلال النظر في مقدار ما يمكن للناس شراؤه بنفس العملة ويعد مؤشر مستوى الأسعار الأكثر شيوعاً هو مؤشر أسعار المستهلك (CPI). إذ يتم تحليل مستوى السعر من خلال نهج سلة السلع ، حيث يتم فحص مجموعة من السلع والخدمات المستندة إلى المستهلك بشكل إجمالي. التغييرات في السعر الإجمالي بمرور الوقت تدفع المؤشر الذي يقيس سلة السلع إلى أعلى. كما توفر مستويات الأسعار لمحة سريعة عن الأسعار في وقت معين ، مما يجعل من الممكن مراجعة التغييرات في مستوى السعر الواسع بمرور الوقت. مع ارتفاع الأسعار (التضخم) أو الانخفاض (الانكماش) ، يتأثر طلب المستهلك على السلع أيضاً ، مما يؤدي إلى تغييرات في تدابير الإنتاج الواسعة مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، لذا فإن مستويات الاسعار المرتفعة من ابرز التحديات التي تواجهها اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، نتيجة ما تحدثه من آثار سلبية في النشاط الاقتصادي ككل ، حيث لا يوجد هنالك اقتصاد لا يعاني من التضخم ، إذ اصبح من الظواهر الطبيعية في النشاط الاقتصادي، لكن يثير المخاوف والقلق هو ارتفاع معدلاته عن المستوى المقبول العالمي (٤%) ، لذا ينبغي الحفاظ على مستوى الاسعار ضمن ذلك المعدل ( ابد جمان، ١٩٩٩ ، ٦٢ ) .

لق بين بعض الاقتصاديين ان التضخم يتمثل في زيادة كمية النقود بنسبة تفوق ما معروض من سلع وخدمات ، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، بينما يرى البعض ان سبب التضخم هو زيادة الإنفاق الحكومي من دون أن يصاحبه ذلك زيادة في الإنتاج ، وبعض الآخر يرجع سبب التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وآخرون يعتقدون بأن التضخم يعود إلى التغييرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد والتي ينبغي أن يصاحبها ارتفاع في المستوى العام للأسعار ( العساف و الوادي ، ٢٠٠٩ : ١٧٩ ) .



في ضوء ما سبق يمكن تعريف التضخم على انه ظاهرة الارتفاع الحزوني المستمر في المستوى العام للأسعار لمدة طويلة نسبياً ، على ان يرافق ذلك انخفاض مستمر في قيمة النقود أو القوة الشرائية للوحدة النقدية مقابل إنتاج السلع والخدمات ( استروب و جوارتيني ، ١٩٩٩ : ٢١٣ ).

ويحدث التضخم نتيجة لاسباب عديدة قد تكمن في زيادة الطلب الكلي ونموه بوتيرة أسرع من العرض الكلي الامر الذي ينعكس في ظل اقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام التام لعناصر الإنتاج ، فإن تلك الزيادة ستؤدي الى ارتفاع الأسعار وهذا نابع من اعتقاد الكلاسيك بمتطابقة فيشر ، والتي تنص على  $(MV=PY)$  اذ كان كل من الناتج وسرعة دوران النقود ثابتاً ، لذا فان الزيادة في عرض النقود سيؤدي الى زيادة الطلب الكلي، فيما بين الكنزيون بان السبب في التضخم يعود زيادة الانفاق الحكومي اولا والتوسع في خلق الائتمان ثانيا (العساف والوادي ، ٢٠٠٩ : ١٨١).

او قد يكون التضخم بسبب نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بغض النظر عن مستوى الطلب الكلي . حيث ان سبب زيادة التكاليف قد يكون ناجم عن زيادة اسعار المواد الاولية او زيادة اجور العمال ، الامر الذي ينعكس في اسعار السلع المنتجة من خلال نقل المنتج لعبء تلك الزيادة على اسعار السلع المنتجة مما يؤدي الى ارتفاعها (دياب و الخطيب ، ٢٠١٤ : ٢٦٠).

في الاونه الاخيرة ومع ظهور نظرية التوقعات بدأت الاسعار تتأثر بشكل كبير في التوقعات المستقبلية للاسعار حيث يعزو الاقتصادي الامريكي روبرت لوكاس ( Robert E. Lucas ) سبب حدوث التضخم إلى التوقعات المستقبلية معتمدا في ذلك على عنصر الزمن نتيجة دور المهم والمؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستخدام والاستثمار والادخار والإنتاج والأسعار ، ان سلوك الافراد وتوقعاتهم اتجاه تلك المتغيرات سيحد من فعالية السياسات الكلية المتبعة . وعليه فان هذه النظرية تؤمن بفشل ادارة الاقتصاد من خلال السياسات المالية والاقتصادية التقديرية ، ذلك لان الافراد سيبطلون تلك السياسات بفعل تشكيكهم فيها ، وبالتالي يمارسون اعمال مضادة لها ، فالافراد دائما يسعون لتحسين دخولهم عن طريق رفع الاجور والاسعار والفوائد قبل التعرض للضغوط التضخمية ، معتمدين في ذلك على عنصر التوقعات (حسون، ٢٠١٤ : ٢٠) .

**المحور الثالث : نظام سعر صرف الدينار في العراق**

بعد استقلالية البنك المركزي العراقي الذي منحه قانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤ في صياغة وإدارة السياسة النقدية ، والتي جعلت منه مسؤولاً رئيساً عن اختيار وتحديد نظام سعر الصرف، أذ اتصف نظام سعر الصرف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بأنه نظام التعويم المدار (صالح ، ٢٠١٢ : ٢٧١) ، فيما يرى البعض بأنه نوع نظام الصرف يقسم الى مرحلتين : المرحلة الاولى تتمثل بالمدة ( ٢٠٠٨-٢٠٠٤ ) حيث كان نوع نظام الصرف المتبع هو التعويم المدار ، فيما كانت نوع نظام الصرف المتبع خلال المرحلة الثانية بعد ٢٠٠٨ هو نظام سعر الصرف الثابت استنادا الى مؤشر " Levy-Yeyati & Sturzenegger " ، اذ يقوم البنك المركزي في الحفاظ عن سعر الصرف المعلن عن طريق نافذة بيع العملة مستخدماً الاحتياطات الدولية المتوفرة لديه في ذلك ( مهوس ، ٢٠١٥ : ٧٦-٧٨ ) .

من اهم الادوات التي استخدمها البنك المركزي في الحفاظ على مستويات الصرف المستهدفة هو نافذة بيع العملة الاجنبية والتي يتم يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بواسطتها بهدف التأثير في سعر الصرف وتحقيق استقراره ضمن حدود معينه تتلاءم والوضع الاقتصادي الراهن . وبما ان النقد الاجنبي يعد محتكراً من قبل الحكومة وان القطاع الخاص مُعطل ، لذا يعد البنك المركزي هو القائد لهذا السوق والمسيطر عليه، لذا فان سعر الصرف المتداول في هذه النافذة هو السعر الرسمي والمحدد وفقاً لنظام الصرف الثابت والذي حدد في اخر تغيير في عام ٢٠٢٣ عند مستوى ١٣٢٠ دينار لكل دولار.

كان الغرض الرئيس من نافذة بيع العملة بالاضافة الى ما سبق يكمن في تمويل تجارة القطاع الخاص وتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات، والعمل على ايجاد افضل السبل لادارة الاحتياطات الدولية ، وبما يحقق اكبر منفعة للاقتصاد العراقي وحماية موارده الخارجية ، فضلا عن تطوير عملية تبادل العملات بين البنوك نفسها، اذ تقوم البنوك ذات الفائض من عملة اجنبية ببيعه الى البنوك التي تعاني العجز ، وهذا من شأنه الاقلال من الضغط على البنك المركزي من جهة وتوليد سوق منظمة للصرف في الاقتصاد من جهة اخرى (الشبيبي، ٢٠٠٧ : ٢٨-٢٩) . وصولاً الى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار، ومن ثم المستوى العام للأسعار عن طريق تعقيم المعروض النقدي وامتصاص فائض السيولة . وكذلك ضرورة العمل على تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وبما يحقق تحسن في قيمة الدينار عبر توافر العملة الاجنبية للبنوك وبما يمكنها من فتح الاعتمادات المستندية والتحويل المالي بالعملة الاجنبية (صالح، ٢٠١٢ : ٢٩٢) .

## المحور الرابع : تأثير سعر صرف الدينار في معدلات التضخم

يمثل سعر صرف الدينار في نافذة بيع العملة الاجنبية احد الادوات التي تحمل في طياتها اهدافاً مالية ونقدية في الوقت ذاته، مما يجعله اداة لتحقيق عملية الاتساق ما بين السياستين المالية والنقدية، إذ سعى البنك المركزي في استهداف التضخم الى اعتماد أداة سعر الصرف والعمل على استقراره عبر الدفاع عن المعدل المستهدف عن طريق ما يمتلكه من احتياطات نقدية اجنبية باستخدام نافذة بيع العملة الاجنبية والتي تعمل على تعقيم الكتلة النقدية ، وبالفعل نجح ذلك البنك في تحقيق ذلك الهدف. فضلا عن ذلك فانها تمثل المصدر الرئيس لحصول الحكومة على العملة المحلية .

## الجدول (١)

مسار تطور سعر صرف الدينار الرسمي والموازي ومعدلات التضخم في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

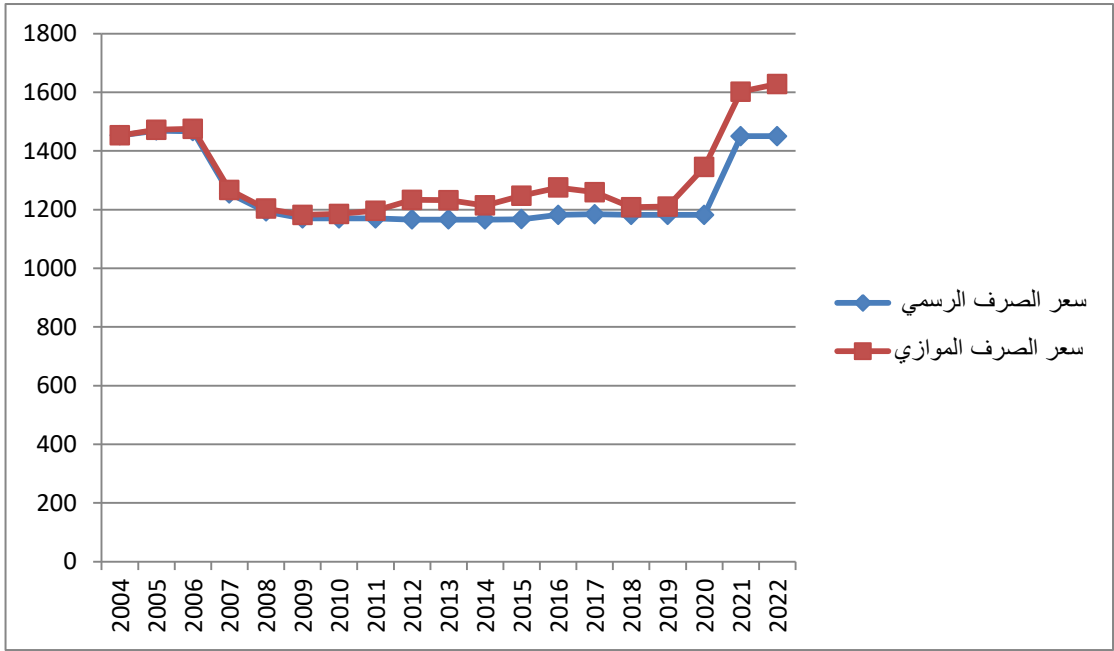
السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفرق بين السعيرين	معدل التضخم
2004	1453	1453	0	26.8
2005	1469	1472	3	37.1
2006	1467	1475	8	53.1
2007	1255	1267	12	30.9
2008	1193	1203	10	12.7
2009	1170	1182	12	8.3
2010	1170	1185	15	2.5
2011	1170	1196	26	5.6

6.1	67	1233	1166	2012
1.9	66	1232	1166	2013
2.2	48	1214	1166	2014
1.4	80	1247	1167	2015
1.5	93	1275	1182	2016
0.19	75	1259	1184	2017
0.39	23	1208	1182	2018
0.19	28	1210	1182	2019
0.57	163	1345	1182	2020
6.04	152	1602	1450	2021
4.98	178	1628	1450	2022

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي الرسمي.

الشكل (١)

يوضح تطور اسعار الصرف الرسمية والموازية والفجوة بينهما للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢.



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

يلاحظ من الجدول (١) والشكل (١) بان سعر الصرف الرسمي للدينار اخذ بالارتفاع تدريجياً اذ ارتفعت قيمته من (1453) \$/د عام ٢٠٠٤ الى (١١٦٧) \$/د عام ٢٠١٥ ويعزى هذا الارتفاع في صرف الدينار الى نجاح سياسة المركزي عبر استخدام نافذة العملة كأداة لبطء الاستقرار في اسعار الصرف من خلال استخدامه لاحتياطياته الاجنبية في توفير قدر مناسب من العملة الاجنبية المطلوبة وبذلك تقلصت فجوة الطلب على العملة من جهة ، وتزايد الواردات بالعملة الاجنبية ساهمت في تكوين الاحتياطيات التي مكنت المركزي السير في عمل النافذة والسيطرة على اسعار الصرف من جهة اخرى ، وكذلك اتباع البنك المركزي خلال هذه المدة نظام الثابت بترتيباته المختلفة ، اذ كان البنك المركزي يرفع من قيمة الدينار العراقي بصورة تدريجية ويمدد مختلفة خلال هذه المدة، وجعله يتحرك بحدود معينة لكبح جماح التضخم باستعمال ما يسمى بالمشبث الاسمي للتوقعات التضخمية فقد تم استعمال سياسة سعر الصرف كهدف وسيط على رفع قيمة الدينار العراقي وهذا النظام الذي تبناه المركزي كان الاكثر انسجاما وملائمة مع



الظروف التي عاشها الاقتصاد في تلك المدة . ليشهد بعد عام ٢٠١٦ انخفاض طفيف بلغ ستة نقاط عام ٢٠١٨ مقارنة بالعام المذكور . اما سعر الصرف الموازي فقد شهد تقلبات واضحة خلال الثلاث سنوات الاولى من مدة الدراسة وهذا يعزى الى تدهور الاوضاع الامنية وانتشار الاشاعات وانخفاض كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي نتيجة زيادة طلب المصارف، وكذلك وكلاء وزارة التجارة من المستوردين وكذلك زيادة تحوط الافراد بـ Foreign currency كونها خزين مستقراً للقيمة وسيلة لحماية ثروتهم ، لياخذ بعد ذلك بالارتفاع من ( ١٤٧٥ ) \$/د عام ٢٠٠٦ الى ( ١١٨٢ ) \$/د عام ٢٠١٠ ويعزى ذلك الى زيادة ثقة الافراد في local currency وتأثير سياسات المركزي الناجحة على الاسواق الموازية وبذلك تقلصت فجوة سعر الصرف لتصل الى (١٥) نقطة في عام ٢٠١٠ مما يوضح استقرار نسبي كبير في اسعار الصرف في السوقين .

يلاحظ انعكاس ارتفاع قيمة العملة المحلية واضحاً في انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد، اذ انخفض معدل التضخم من (26.8%) عام ٢٠٠٤ الى حوالي (٢.٥%) عام ٢٠١٠، مما يؤكد نجاح السياسة النقدية المتبعة في استهداف التضخم عبر المثبت الاسمي عن طريق الحفاظ عليه من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية.

اما بعد عام ٢٠١٠ فقد شهد الصرف الموازي انخفاضا ليبلغ ( ١٢٧٥ ) \$/د عام ٢٠١٦ وهذا بسبب زيادة الطلب على الدولار مع انخفاض مبيعات المركزي منه قياساً بعام ٢٠١٠ ،بفعل احداث عام ٢٠١٤ ، ليعود بعد ذلك بالارتفاع ليبلغ (١٢١٠) \$/د عام ٢٠١٩ لتصبح الفجوة بين السعيرين زهاء (٢٥) نقطة عام ٢٠١٩ بعد ان كانت(٩٣) نقطة عام ٢٠١٦. ومع هذا كانت النتائج مجدية جدا لتخفيض معدلات التضخم، اذ شهد مستوياته منخفضة جدا بلغت عام ٢٠١٩ (0.19%) وهي ضمن المعدل المقبول عالمياً.

نستنتج مما سبق بان البوابة الرئيسية لاستقرار مستويات التضخم هو سعر الصرف، لذ فان تغيير سعر الصرف الرسمي سيكون له اثرين : مالي يتمثل بتغيير الايرادات الحكومية بالدينار ونقدي يتمثل في تغير مستويات الاسعار ومن ثم معدلات التضخم.

يساعد تخفيض سعر صرف الدينار على زيادة الايرادات الحكومية من الدينار ومن ثم يمكنها من تغطية او خفض العجز المالي في موازنتها ( ان وجد )، فضلا عن تقليل النزعة الاستهلاكية في الاقتصاد نتيجة ارتفاع اسعار السلع المستوردة لا سيما وان الاقتصاد معتمد بشكل كبير جداً على الاستيرادات لتغطية حجم الطلب الكلي هذا من جانب و زيادة قدرة بعض المنتجات المحلية على المنافسة فضلا عن امكانية زيادة ذلك الانتاج، اذ ان تخفيض سعر صرف الدينار يمثل ضريبة ضمنية تتحملها الشرائح الفقيرة من المجتمع قبل الغنية من ، وهذا ما لوحظ على واقع الاقتصاد العراق في نهاية عام ٢٠٢٠ بعد تخفيض سعر صرف الدينار المباع الى وزارة المالية الى ١٤٥٠ دينار / دولار بعدما كانت ١١٨٢ دينار / دولار قبل التخفيض، وعلى الرغم من الملاحظات على بعض الادوار الحكومية التي مورست على استقلالية البنك المركزي والتي زجت بالاقتصاد العراقي و افراده الى أتون الركود التضخمي و زيادة معدلات الفقر والمجاعة في البلاد وضعف قدرة المركزي على السيطرة على مستويات الاسعار فارتفاع معدلات التضخم لتبلغ 10 اضعاف عما كانت عليه قبل التخفيض بشهر معدودة لتبلغ (4.98%) عام ٢٠٢٢ ، فضلا عن اتساع حجم الفجوة بين السعيرين الموازي والسوق للصرف المحلي والتي بلغت ما يقارب (178) نقطة عام ٢٠٢٢ ، إذ لا يوجد شيء اسوء من سيادة هذين السعيرين في الاقتصاد، الامر الذي ترتب عليه فقدان مصداقية السياسة النقدية التي اجتهدت طويلاً لارساء قواعدها فضلا عن انها ستفقد بالقرب أداة التوقعات التي تعد جوهر هذه السياسة .

## المحور الرابع : قياس تأثير سعر الصرف الرسمي والموازي في معدل التضخم

### اولا : توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس

بعد ان بينا طبيعة العلاقة من الناحية التحليلية نأتي الان لقياسها باستتانة بالبرنامج الإحصائي ١٠ Eviews معتمدين على نفس البيانات الي تم الاعتماد عليها في التحليل بعد ان قمنا بتحويلها من بيانات سنوية الى فصلية وفقا للبرنامج المذكور وذلك بهدف الحصول نتائج اكثر دقة و واقعية كذلك توافقه والنظرية الاقتصادية ، وفي هذه المرحلة ينبغي بيان المتغيرات المستقلة والتابعة الداخلة في الإنموذج، اذ يمثل سعر الصرف الرسمي (EX) والموازي (EXM) المتغير المستقل و معدل التضخم (I) المتغير التابع ، وذلك وفقا للدالة الاتية :

$$I = f ( EX , EXM )$$

### ثانيا : عرض وتحليل النتائج القياسية

#### اختبار السكون

سيتم هنا الاعتماد على اختبار جذر الوحدة لفيلبس براون PP من اجل بيان مدى سكون متغيرات البحث من عدمه ، اذ تشير بيانات الجدول (٢) الى وجود جذر الوحدة في سلاسل محل البحث عند مستواهما الاصليا باستثناء سعر الصرف الرسمي ، مما يعني قبول فرضية العدم (H0) والتي تنص بعدم سكون السلسلة الزمنية ، وهذا ما تؤكد قيمة Prob ، إذ كانت اكبر من ( ٥% ) عند مستواهما الاصلية. وعند اخذ الفرق الأول لها نجد سكونها ، إذ كانت قيمة Prob اصغر من (٥% ) . وعليها فانها متكاملة من الدرجة الأولى (1) .

#### الجدول (٢)

نتائج اختبار PP للمتغيرات سعر الصرف الرسمي والموازي و معدل التضخم في الاقتصاد العراقي

نتائج اختبار PP		
المتغير	المستوى	الفرق الأولى

	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
$I \sim I(1)$	0.603	0.058	0.32	0.005	0.025	0.0002
$EX \sim I(1)$	0.002	0.0001	0.000			
$EXM \sim I(1)$	0.45	0.59	0.46	0.0001	0.0003	0.000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

\*تم استعمال اسلوب القيمة الاحتمالية ( Prob ) ووفقا له تكون المعلمة معنوية اذا كانت قيمة ( Prob ) اصغر من ( 0.05 ) ، وهذا يدل على خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة والعكس صحيح .

#### ثانيا : اختبار التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة والتأكد من سكون المتغيرات محل البحث في درجتين تكامليتين مختلفتين حسب

اختبار (PP)، الامر الذي يجعل من إمكانية تطبيق اختبار التكامل المشترك بطريقة ARDL،

يتضح من نتائج الجدول (٣) اختبار الحدود والذي يُبين رفض فرضية عدم القبول بالفرضية البديلة، التي تنص

على وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات محل البحث، وهذا ما تؤكدته قيمة F المحتسبة، إذ بلغت

قيمتها (٧.٧٣) وهي اكبر من القيمة الجدولية للحد الاعلى والبالغة (٤.١٦) عند مستوى معنوية (٥%). فضلا

عن أن معامل التحديد المعدل يوضح مانسبته (٧٨%) من التغيرات في المتغير التابع (I) تعود الى التغير في

المتغيرين المستقلين (EX,EXM) عند ثبات العوامل الاخرى، فضلا عن معنوية الانموذج ككل من الناحية

الاحصائية، إذ بلغت قيمة Prob f- statistic (0,00) وهي اصغر بكثير من (٥%)، مما يعزز من النتائج

التي تم الوصول إليها، ضف الى ذلك أن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وهذا ما تبينه قيمة

D.W والبالغة (٢.٠٤) وهي اكبر من قيمة معامل التحديد والبالغة (٨٠%).

الجدول(٣): نتائج اختبار الحدود لانموذج سعر الصرف الرسمي والموازي و معدل التضخم

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(I)

Selected Model: ARDL(3, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/6/23 Time: 20:29				
Included observations: 69				
F-Bounds Test relationship			Null Hypothesis: No levels	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.73979 5	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Prob(F-statistic)	0.000000	Adjusted R-squared		٠.٧٨٩٢٨٨
R-squared	0.80168 3	Durbin-Watson stat		٢.٠٤١٧٢٠

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

### ٣رابعاً: نتائج اختبار العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازي ومعدل التضخم في الأمدين القصير والطويل

يُبين هذا النوع من الاختبارات طبيعة العلاقة فيما إذا كانت قصيرة أو طويلة الأمد بين متغيرات محل البحث، فضلاً عن نوعها فيما إذا كانت عكسية أم طردية، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة تكيف المتغير التابع للصدمات أو الاختلالات في المتغير المفسر في الأمد القصير وصولاً إلى تحقيق التوازن في الأمد الطويل.

يتضح من الجدول (٤) معنوية المعلمات سعر الصرف الموازي في التأثير في معدل التضخم، إذ بلغت قيمة Prob لجميعها اقل (٥%)، وهذا يعني مدى تأثر المتغير التابع بالتغيرات التي تحدث فيه في ظل عدم معنوية تأثير سعر الصرف الرسمي في معدل التضخم، كما جاءت قيمة معامل تصحيح الخطأ كما هو متوقع سالبة ومعنوية، إذ بلغت قيمته (-0.31) وبمعنوية منخفضة جداً بلغت (٠,٠٠٠٠)، وهذا يؤكد على وجود علاقة توازنية قصيرة الأمد باتجاه علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات محل البحث، كما تبين قيمة معامل تصحيح الخطأ أن حوالي (٣١%) من الاختلال قصير الأمد في قيمة معدل التضخم (المتغير التابع) في المدة السابقة



(t-i) تم تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة طويلة الأمد عند أي تغير أو صدمة في سعر الصرف الموازي ( المتغير المستقل ).

الجدول (٤): نتائج اختبار العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازي و معدل التضخم

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(I)				
Selected Model: ARDL(3, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/6/21 Time: 121:29				
Included observations: 69				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5913468	6373076	0.000000	0.0000
I(-1)*	-0.312395	0.065409	-4.776041	0.0000
EX	6898832	2911221	5.076657	0.2066
EXM	0.447896	0.107832	4.153630	0.0001
D(I(-1))	0.248749	0.119694	2.078208	0.0417

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

#### خامسا: نتائج اختبار سببية كرانجر

يؤكد اختبار سببية كرانجر ما تم التوصل إليه من نتائج في اختبار التكامل المشترك، إذ يتضح من الجدول (٥) وجود علاقة سببية قصيرة الأمد ذات اتجاه واحد من سعر الصرف الموازي الى معدل التضخم ، وهذا ما تؤكد قيمة Prob، إذ كانت ذات معنوية احصائية لأنها أقل من (٥%)، وهذه النتيجة مقبولة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية الكلية.

الجدول (٥): نتائج اختبار سببية كرانجر لسعر الصرف الرسمي والموازي و معدل التضخم

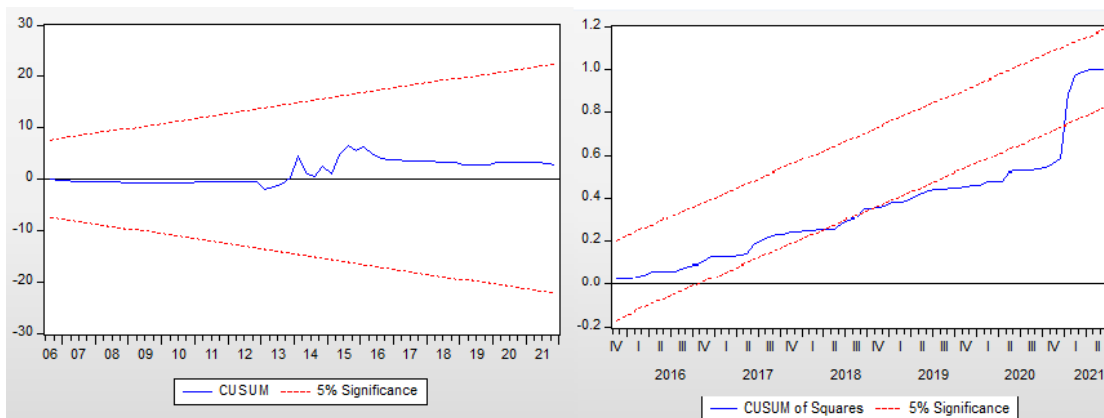
Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/6/23 Time: 22:24			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
I does not Granger Cause EXM	71	6.08975	0.36
EXM does not Granger Cause I		9.84490	0.0025
I does not Granger Cause EX	71	8.08975	0.23
EX does not Granger Cause I		11.84490	0.15

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

### ٣-٢-٤ نتائج اختبار استقرارية معالم ARDL للنموذج المقدر

ينبغي اختبار السكون الهيكلي للنموذج المقدر بطريقة ARDL للتأكد من صحة نتائجه ودقتها، ذلك من خلال الاختبار المجموع التراكمي للبواقي التابعة (The cumulative sum of the recursive residuals) وكذلك اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (The cumulative sum of the recursive residuals squared) والمطورين من قبل براون وآخرين (Browen et al)، فإذا كان المنحنى لكل من الاختبارين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (٥%) في هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم، التي تنص على أن المتغيرات محل البحث ساكنة. يتضح من الجدول (٦) للاختبارين المذكورين سكون المعلمات في الأمدن القصير والطويل للنموذج المقدر (ARDL) لان المنحنى وفقاً للاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية عند مستوى معنوية (٥%).

الملحق (٥): اختبارات التشخيص لانموذج سعر الصرف الرسمي والموازي و معدل التضخم



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

### المحور الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً : الاستنتاجات

- ١ - تم اثبات فرضية البحث وكان لتغييرات سعر الصرف الموازي دوراً سلبياً في ارتفاع مستويات الأسعار في البلاد و دخول الاقتصاد في موجة من التضخم الركودي وهذا ما تم التوصل اليه قياسياً.
- ٢ - لقد حققت نافذة بيع العملة نجاحاً كبيراً في استقرار سعر صرف العملة المحلية خلال المدة التي سبقت تغيير سعر الصرف المحلي .
- ٣ - اعتمدت السلطة النقدية في العراق على سعر الصرف مثبتاً اسمياً في اطار سياسة استهداف التضخم وذلك نتيجة ضعف دور الوساطة المالية الناجم عن تخلف القطاع المالي وتعطل الجهاز الانتاجي والاكتفاء بالاستيرادات لتلبية الطلب المحلي .
- ٤ - شهدت معدلات التضخم ثلاث مراحل مختلفة المستويات تمثلت الاولى في ارتفاع تدريجي حتى عام ٢٠٠٨ لتأخذ بعدها بالانخفاض التدريجي في ظل ظهور فاعلية السياسة النقدية المتبعة، لتأتي المرحلة الثالثة التي بدأت عام ٢٠٢١ والتي تمثلت بارتفاع معدلات التضخم نتيجة تغيير سعر الصرف الرسمي.

#### ثانياً : التوصيات

- ١ - ضرورة قيام البنك المركزي بواجبه بشأن تفعيل دور القطاع المصرفي في عملية الاستثمار، وذلك من خلال توجيهه نحو المجالات الانتاجية المستهدفة مع قيامه بتقديم التسهيلات والمحفزات نحو هذا الاتجاه .
- ٢ - ضرورة عدم اللجوء الى تغيير سعر الصرف الرسمي للسيطرة على سعره الموازي بشكل متواصل خلال مدد مقاربة لما لذلك من اثار سلبية على مجمل الاقتصاد العراقي وعلى موثوقية ومصداقية السياسة النقدية في العراق.

٣ - ضرورة العمل على الحد من التوسع في الإنفاق الحكومي الذي يعد السبب الرئيس في زيادة المعروض النقدي الذي يشكل ضغوطا تضخمية في الاقتصاد مما يتطلب من البنك المركزي التدخل بشكل كبير في نافذة بيع العملة لاستقرار سعر صرف الدينار .

٤ - العمل على ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية وفق برنامج اقتصادي مدروس بشكل عميق لغرض لتنشيط القطاع الحقيقي ، لاسيما بعد نجاح البنك المركزي في تخفيض معدلات التضخم، وعليه لابد من التطلع والتوجه نحو تنشيط القطاع الحقيقي ( لاسيما القطاع الخاص) والعمل على اعادة النظر بنوع وحجم الاستيرادات من اجل للحد من تسرب العملة الاجنبية خارج البلد ، وضياح فرص النمو فيه .

المصادر:

١. الشبيبي، سنان. (٢٠٠٧) ملامح السياسة النقدية في العراق. د.ط. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
٢. صالح، مظهر محمد. (٢٠١٢) السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفظ على نظام مالي سليم. د.ط. بغداد: د. ن.
٣. خليل، سامي. (٢٠٠٧) الاقتصاد الدولي الكتاب الثاني. د.ط. القاهرة: دار النهضة العربية.
٤. العابدي ، شيماء رشيد محيسن ، " تقييم سياسة سعر الصرف في العراق " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٥
٥. مهوس، حسين عطوان. (٢٠١٥) سعر صرف الدينار مابين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة ٢٠١٣-١٩٩٠ ، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة بغداد.
٦. البنك المركزي العراقي.(٢٠١٣) المؤشرات المالية الأساسية KFI. بغداد: المديرية العامة للإحصاء والابحاث

<http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics>

7. Pilbeam,Keith,FINANCEANDFINANCIALMARKETS,3th ed , Palgrave Macmillan,2010 .
8. Salvatore , ph.D. Dominick , **“INTERNATIONAL ECONOMICS “** ,4<sup>th</sup> Ed , Schaum’s Outline Series , The McGraw-Hill Companies , INC , 1996.
9. Prissert et A Piquemal , STRATEGIE et ECONOMIE DES ECHANGES INTERNATIONAUX , Ed Economical , 1992
10. Hubbard, r. Glenn, O’brien, Anthony Patrick and Rafferty, Matthew (2012) Macroeconomics, U.S.A: Pearson
11. Mishkin, F.S. (2012)Macroeconomics Policy and Practice, U.S.A: Pearson, Columbia University

12. Ray, Margaret & Anderson, David (2010) 'Krugman's Macroeconomics for AP, New York. Worth Publishers
13. Chinn, Menzie D. (2006) "Real Exchange Rate" New Palgrave Dictionary University of Wisconsin, Madison
14. Yagci , Fahrettin (2001) "Choice Of Exchange Rate Regimes For Developing Countries" World Bank ,Africa Region Working Paper Series, No.16 .

المصادر العربية مترجمة للغة الإنكليزية:

1. Al-Shabibi, Sinan. (2007) Features of monetary policy in Iraq. d.t. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund.
2. Saleh, Mazhar Muhammad. (2012) Monetary Policy for Iraq: Building Macroeconomic Stability and Preserving a Sound Financial System. d.t. Baghdad: Dr. n.
3. Khalil, Sami. (2007) International Economics Book Two. d.t. Cairo: Arab Renaissance House.
4. Al-Abedi, Shaima Rashid Muhaisen, "Evaluation of the Exchange Rate Policy in Iraq," a master's thesis in economic sciences, College of Administration and Economics, University of Kufa, 2005
5. Mahoos, Hussein Atwan. (2015) The exchange rate of the dinar between reserves and the requirements of price stability in Iraq for the period 1990-2013, a thesis submitted for a master's degree in economics, University of Baghdad.
6. Central Bank of Iraq. (2013) Basic Financial Indicators KFI. Baghdad: General Directorate of Statistics and Research  
<http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics>